جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإسلامية

الموسم الجامعي: 2022/ 2023

السنة الأولى: ماستر شريعة وقانون **الأستاذ: عمر روينه**

المقياس: المدارس الفقهية والقانونية **المحاضرة الرابعة: المدارس القانونية**

الأهداف:

- **مدرسة قانون الانجلو سكسون**
- **مميزات مدرسة الانجلو سكسون**
- **مدرسة القانون المدني**
- **الأساليب المتبعة في القانون المدني**
- **أهم الفروق بين النظامين**

المراجع

1. **المدخل الى دراسة المداس والمذاهب الفقهية، عمر سليمان الأشقر.**
2. **تاريخ التشريع الاسلامي، مناع القطان.**
3. **تاريخ التشريع الاسلامي، الشيخ محمد الخضري بك.**
4. **تاريخ المذاهب الاسلامية، محمد أبو زهرة.**
5. **فلسفة القانون والسياسة، عبد الرحمن بدوي عشوش.**
6. **مقدمة لدراسة فلسفة القانون، فايز محمد حسين.**
7. **الوجيز في فلسفة القانون، إدريس فاضلي.**
8. **القانون الدولي الخاص، أحمد عبد الحميد.**

.

1ـ المدرسة الانجلو سكسونون

1.1. استيطان الأنجلو والسكسون في إنجلترا

الأنجلو–سكسون Anglo–Saxons هم أفراد القبائل الجرمانية التي استقرت في إنجلترا خلال القرنين الخامس والسادس الميلاديين ابتداء من عام (449 م).

لم يتفق المؤرخون على السبب الأكيد لقدوم الأنجلو وسكسون إلى بريطانيا. يذكر بعضهم أن أرضهم أصيبت بفيضانات كثيرة وكان من الصعب أن تنمو المحاصيل لذا بحثوا عن أماكن جديدة للاستقرار والفلاحة. كما تقول بعض المصادر الأخرى بأن المحاربين السكسونيين جاءوا إلى إنجلترا بعد دعوة من ملكها "فورتجيرن" حيث دعا هذه القبائل الجرمانية للقدوم إلى إنجلترا لمساعدته في رد غزو الاسكتلنديين و البقط (البكتز) لأنه حينما غادر الرومان في عام (410م)، لم يكن لبريطانيا جيشا قويا يدافع عنها فاضطرت لطلب العون والنجدة.

تعود تسمية هذه المدرسة إلى نسبتها إلى القبائل الجرمانية السالفة الذكر، وهي قبائل غزت إنجلترا في القرن الخامس الميلادي كما سبقت الإشارة، وقد تمسحت على يد القديس "أُغُسْطين" وينسب إليها إساقط الحكم الروماني في انجلترا والذي دام أكثر من أربعة قرون، وبعد استقرار الأنجلو والسكسون سَنُّوا بعض القوانين التنظيمية باعتبارهم السلطة الجديدة مع احترامهم لبعض الأعراف المحلية. لكن الأمر لم يدم فأصبح لهذه القبائل نفوذا قويا على الأهالي السكان البريطانيين فتغلبوا عليهم وصار الحكم لهم

أما عن تسميته بالقانون المشترك والقانون العام فتعود إلى عهد النورمانديين سنة (1066م) بقيادة الأمير وليام الذي أطاح بالقبائل الجرمانية الإنجلو والسكسون والذي أنهى ظاهرة الانتشار الكبير للمحاكم في العهد السابق فوحدها جميعا وأصبح القانون واحدا تحتكم إليه كل المحاكم ومن ثم سمي القانون الأنجلو سكسوني بالقانون المشترك وأيضا بالقانون العام. ولقد شأت الشريعة العامة كرد فعل عن مآل اليه وضع القضاء من

خلال الانقسام القضائي الدى كان يسود انجلترا حيث كانت توجد محاكم الملك ومحاكم الكنيسة ومحاكم الاقطاعيات وكانت محاكم الملك مختصة بالأشخاص المهمين وبالقضايا التي تمس الدولة أو المَلك أو أمواله، وكانت تلك المحاكم تعمل بطريقة أقرب للعدل والعقل من المحاكم الأخرى التي كانت لاتزال تعيش في الأزمنة الغابرة فقد كانت وسائل الإثبات فيها – مثلا – لا تزال تعتمد على المحنة وسيأتي توضيحها.

وللإشارة فإن المحاكم التي ظهرت في هذه الفترة لم تكن تعتمد وسائل تحقيق كالتي عُرفت في القانون المدني الروماني من الاعتماد على هيئة قضائية مختصة في الاستجوابات الشاملة والمتكررة من طرف مختصين، بل كانت تلجأ إلى وسائل بدائية وقاسية لمعرفة أو براءة المتهم منها: وسيلة المحنة، واليمين، والمبارزة ... فالمحنة لها صور منها: يُفرض على المدعى عليه أن يمسك بقطعة معدن ملتهبة أو أن يضع يده داخل وعاء ساخن يغلي ثم تضمد يده وتفحص بعد ثلاثة أيام فإن شفهي فهو برئ وإلا فهو مذنب، ومن صور المحنة أن يلقى المتهم في الماء وهو مقيد اليدين والرجلين فإن غاص في الماء فهو بريء وإن طفا على السطح فهو مذنب لأن الماء عنصر مقدس يلفظ المذنبين. أما اليمين فكان امتيازا للمتهم الغني ولأفراد العائلات الكبيرة فإذا أنكر التهمة فيكفيه أن يقسم على ذلك ويقسم معه عدد من الشهود.

أما المحاكمة عن طريق المبارزة بين المدعِي والمدعَي عليه فبراءة المتهم تتقرر حسب قوته وبوسع الرجل الغني إن كان متهما أن يستأجر رجلا قويا ينوبه.

وفي عصرنا وبعد تطورات متعاقبة توالت على هذا القانون، تبنته الدول الناطقة باللغة الإنجليزية على رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وأستراليا ... مع العلم أن بعض المقاطعات والولايات في بعض هذه الدول تتبنى القانون المدني. وتستمد هذه المدرسة أصولها من القانون الإنجليزي عبر مراحل تطوره وقد كان للثورات التي حدثت في الدول

الأنجلو سكسونية تأثيرا كبيرا على تطور هذا القانون مثل الثورة الإنجليزية (1642م) وكذلك الثورة الأمريكية (1775م).

2.1. أبرز مميزات المدرسة الأنجلو سكسونية:

أولاً: الاعتماد على السوابق القضائية كمصدر ملزم للتشريع ويقابل هذه المدرسة مدرسة القانون المدني الذي يستمد أصوله من التراث القانوني الأوربي وخاصة القانون الروماني وقانون نابليون ومن أهم سمات القانون المشترك الأنجلو سكسوني.

ثانياً: في القانون العام اعتماد السوابق القضائية كأحد مصادر التشريع حيث تسجل الأحكام القضائية وتحفظ لكي تقوم مقام النصوص القانونية ويحكم القاضي بموجبها إذا لم يوجد أي التباس.

ثالثا: عادة يكون القاضي في بلدان القانون المشترك غير متخصص في فرع معين من القانون فنفس القاضي ينظر في القضايا الجنائية والتجارية والأسرية... بينما في القانون المدني يعتبر القانون التجاري فرعا مستقلا عن قانون الأسرة لذا يتولى قضايا شؤون الأسرة قاضيا مختصا.

رابعا: وفي النظام العام المحامي هو من يقوم باستجواب شهود الدفاع وشهود الخصم وحتى استجواب المتهمين خلاف على ماهو معمول به في النظام المدني حيث يكاد يقتصر دور المحامي

خاسا: وجود محاكم منفصلة هي محاكم العدالة منفصلة عن محاكم القانون العام

والهدف من وجودها هو تخفيف ونطأة الأحكام الصادرة من محاكم الشريعة العامة التي قد تكون قاسية أحيانا. وقد دمج النظامان فيما بعد وصارت مفاهيم "العدالة" داخلة ضمن الشريعة العامة

سادسا: ونتيجة لما سبق فإن للقاضي في بلدان الشريعة العامة مكانة اجتماعية أعلى من مكانتها في بلدان القانون المدني

2. مدرسة القانون المدني أو القانون الروماني اللاتيني

يرجع أصل تسمية القانون المدني إلى القانون الروماني، وتعبير المدني civil مشتق من الكلمة اللاتينية Civilis والتي تعني المدنية، حيث كان القانون المدني يطبق في مدينة روما وعلى مواطنيها، في حين أن القانون الذي كان مطبقاً خارج روما يسمى قانون الشعوب.

وفي العصور الوسطى، تطور مفهوم القانون المدني ليصبح مرادفاً للقانون الروماني وخاصة موسوعة القانون المدني التي تم جمعها في عهد الامبراطور جستيان، وذلك لتمييزها من القانون الكنسي ولا يزال أثر ذلك بادياً حتى اليوم، إذ أن كثيراً من المؤلفين الأنجلو سكسون يستخدمون مصطلح "القانون المدني civil Law" للتعبير عن النظام القانوني المستمد من القانون الروماني، وذلك مقابل نظام القانوني العام أو المشترك.

تعود أصول النظام المدني إلى القوانين التي أسسها الإمبراطور الروماني جستيان الأول حوالي (600 ق م) ثم تطورت هذه القوانين وتبنتها كثير من الممالك مما أدى لظهور أنظمة قضائية متشابهة في هذه الممالك وتعود تسمية هذا النظام بالنظام الروماني الجرماني كونه يتكون من مجموعتين أساسيتين من القوانين هما:

أولاً: المجموعة اللاتينية أهمها القوانين الفرنسية، وأهمها قانون نابليون بونبارت (1804م) المتكون من قانون الأحوال الشخصية، والقانون التجاري، وقانون الملكية.

ثانياً: قوانين المجموعة الجرمانية وأهمها القوانين الألمانية. مع العلم أن قانون ألمانيا المدني وضع معظمه قبل دستور (1949م) ويتألف من القانون العام والقانون الخاص الذي هو مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات بين الأشخاص، وقد وضع لأول مرة قانون مدني في ألمانيا موحد يشمل جميع أرجاء الرايخ الألماني في القرن التاسع عشر الميلادي. (الرايخ كلمة ألمانية تعني الإمبراطورية أو المملكة) وقد أصبح مفهوم القانون المدني في العصور الوسطى مرادفا للقانون الروماني خاصة بعد وضع موسوعة القانون المدني التي جمعت في عهد الإمبراطور جستنيان لتمييزها عن القانون الكنسي ــ وقد سبقت الإشارة إليه ــ.

1.2. الأساليب المتبعة في القوانين المدنية

1.1.2. الأسلوب الفرنسي: يعدّ القانون المدني الفرنسي الذي صدر عام (1804م) وسمي بقانون نابليون حدثاً تاريخياً كبيراً في تاريخ التشريع الفرنسي، والذي لم يقتصر أثره على فرنسا وحدها بل امتد إلى كثير من دول العالم بما فيها بعض الدول العربية وقد اعتمد القانون المدني الفرنسي أسلوباً واضحاً، سهلاً، قابلاً للتطبيق على الحالات العملية. وقد استُمِدَّت نصوصه من القانون الروماني ومن الأعراف (القانون الفرنسي القديم). وقد تشبع هذا القانون بأفكار الثورة الفرنسية عبر تبنيه لمبدأ العلمانية. فالقانون المدني قد انفصل عن الكنيسة في أمور مهمة كانت إلى عهد قريب محكومة من قبلها كمؤسسة الزواج على سبيل

المثال. وأقر القانون المدني كذلك مبدأ المساواة والحرية الفردية.

2.1.2. الأسلوب الألماني: دخل القانون المدني الألماني حيز التنفيذ في عام (1900م)، بعد فترة طويلة من العمل العلمي الشاق لفقهاء القرن التاسع عشر. ويعد هذا القانون نقطة انطلاق لقانون عصري يلبي حاجات القرن العشرين أفردوا قسماً عاماً يضم القواعد والمفاهيم والمصطلحات القابلة للتطبيق والاستخدام في الأقسام والأبواب الأخرى من القانون، وهذا أبرز ما ميز القانون المدني الألماني من القانون المدني الفرنسي.

3.1.2. الأساليب الأخرى: اتبعت الدول –التي تنتمي في نظامها القانوني إلى المجموعة الرومانية الجرمانية –أحد الأسلوبين الفرنسي أو الألماني أو الأسلوبين معاً، وقد استفاد القانون المدني المصري من كل الأساليب ولم يتقيد بأسلوب أو مذهب معين. وقد تبعه في ذلك القانون المدني السوري الذي دخل حيز التنفيذ في 15 حزيران (1949م) وبدخوله حيز التنفيذ ألغي العمل بمجلة «الأحكام العدلية التي كانت بمنزلة قانون مدني حديث مستقى من أحكام الشريعة الإسلامية.

3. الفرق بين النظامين (الانجلو سكسوني ـ والمدني اللاتيني)

لا شك من وجود اختلافات كثيرة بين نظامين: القانون العام والقانون المدني، والتي تتمحور في الاختلاف حول الخصائص والشكل والمضمون لكل نظام رغم أن الهدف واحد وهو تحقيق العدالة ولكن لكل منهما مفهومه للعدالة.

1.3. اختلاف حول مصدر التشريع:

مصدر التشريع في نظام القانون المدني هو النصوص القانونية التي يضعها المشرع وهذه النصوص هي المرجع الأول والأساسي لكل القضايا المطروحة أمام المحكمة وكما هو معلوم فان السوابق القضائية معمول بها أيضاً في نظام القانون اللاتيني ولكنها تعد مصدر تفسيري للقانون.

أما في القانون العام، تُعد السوابق القضائية هي المصدر الأول للتشريع والتي تسجل في سجلات خاصة لكي يسهل الرجوع اليها، ويجب الرجوع لها في حالة تكرار الواقعة وصدور نفس الحكم إذا لم يوجد التباس.

.

2.3. اختلاف دور القاضي في النظاميين:

في النظام اللاتيني يقوم القاضي بدور التحقيق في القضية والنظر في كل التفاصيل وسماع مرافعة المحامين واستجواب الشهود والمتهمين والإطلاع على القانون الواجب تطبيقه، أما نظام القانون العام فدور القاضي يعتمد حكمه اعتماداً كلياً على السوابق القضائية ولكن القاضي من صلاحياته إصدار حكم جديد تماماً في حالة خلو سجل السوابق القضائية من حكم لنظير القضية المطروحة.

3.3. اختلاف دور المحامين في النظامين:

النظام المدني اللاتيني لا يشكل فيه مرافعة المحامي الأهمية الكبيرة على عكس دور المحامي في نظام القانون العام فالمحامي في هذا النظام هو من يقوم باستجواب الشهود شهود الدفاع وشهود الخصم وأحيانا استجواب المتهمين في قاعة المحكمة أما المحامي في النظام اللاتيني فيكاد دوره يقتصر إعداد المذكرات وتقديمها في إطار القانون.